العلاقة بين
النظم الانتخابية والاستقرار السياسي

سربست مصطفى رشيد
رئيس منظمة ستيب للديمقراطية والانتخابات

آرام جمال صابر
رئيس المعهد الكوردي للانتخابات

آب-2026

- العنوان: العلاقة بين النظم الانتخابية والاستقرار السياسي
- المعد من قبل: - سربست مصطفى رئيس منظمة ستيب للديمقراطية و الانتخابات
  - آرام جمال رئيس المعهد الكوردي للانتخابات **KIE**
- نوع الموضوع: الانتخابات والقضايا الديمقراطية
- تاريخ الاصدار: آب - 2026

من منشورات " منظمة ستيب للديمقراطية و الانتخابات" و " المعهد الكوردي للانتخابات KIE "

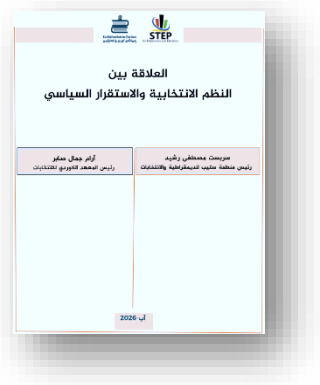

Kurdish Institute for Elections
پەیمانگەی کوردی بۆ هەڵبژاردن

المعهد الكوردي للانتخابات KIE

.....

منظمة مستقلة غير ربحية، تم تأسيسها في منتصف عام 2002 من قبل عدد من المحامين والحقوقين، و هي تسعى إلى نشر الوعي المدني لدى الناخبين والمساهمة في تعديل قوانين الانتخابات العامة ومراقبة انتخابات المجالس المنتخبة في العراق و إقليم كردستان.

STEP
for Democracy and Elections

منظمة ستيب للديمقراطية و الانتخابات

.....

منظمة وطنية مستقلة غير ربحية، تراقب الانتخابات العامة في إقليم كردستان والعراق، وتسعى متطوعا لنشر و رفع الوعي الانتخابي والديمقراطية والحكم الرشيد.

للاتصال:

07504840094 / 7701573210

المقدمة

تعتبر العلاقة بين النظام الانتخابي والاستقرار السياسي من الموضوعات التي تثير النقاش باستمرار، حيث لا ينظر إلى النظام الانتخابي بوصفه متغيرا مستقلا يؤدي بصورة مباشرة إلى تحقيق الاستقرار أو عدمه، وإنما باعتباره أحد العناصر المؤثرة في سلسلة من المتغيرات السياسية والفنية. فالنظام الانتخابي يحدد الكيفية التي تتحول بها أصوات الناخبين إلى مقاعد برلمانية، وينعكس ذلك على شكل النظام الحزبي، ثم على طبيعة تشكيل الحكومات، ومن ثم على قدرة النظام السياسي على إدارة الانقسامات الاجتماعية والسياسية وتحقيق الاستقرار. ويمكن التعبير عن هذه العلاقة وفق التسلسل الآتي:

النظام الانتخابي (الية ترجمة الاصوات الصحيحة الى مقاعد نيابية، مع تبيان الية الترشيح، وطريقة التصويت، وحجم الدائرة الانتخابية).

↓

النظام الحزبي (عدد الاحزاب، ووزنها، وطبيعة المنافسة فيما بينها).

↓

شكل الحكومة (نظام الحكم، سواء كان برلماني، ام رئاسي، ام مجلسي، ام مختلط).

↓

إدارة الصراعات السياسية والمجتمعية (التوافق او المحاصصة، الية تسوية النزاعات والخلافات السياسية).

↓

مستوى الاستقرار السياسي (الشرعية، الاستقرار السياسي، ادارة الازمات، قوة مؤسسات الدولة، والتنمية).

وبذلك فإن النظام الانتخابي لا يؤثر في الاستقرار السياسي بصورة مباشرة، بل من خلال تأثيره في بنية النظام الحزبي وأداء المؤسسات السياسية، فالعلاقة بين النظام الانتخابي والنظام الحزبي هي الحلقة الوسيطة التي تفسر كيف ينتقل أثر النظام الانتخابي إلى الاستقرار السياسي.

العلاقة بين النظام الانتخابي والنظام الحزبي

إن النظام الانتخابي لا ينتج الاستقرار أو عدم الاستقرار بشكل مباشر، وإنما يؤثر في بنية النظام الحزبي، من حيث عدد الأحزاب وحجمها وأنماط المنافسة بينها، ثم ينعكس ذلك على طبيعة تشكيل الحكومات وأدائها. ولذلك ارتبطت دراسة النظم الانتخابية في الأدبيات المقارنة، ولا سيما لدى موريس دوفرجيه، بتحليل أثرها في تشكيل الانظمة الحزبية.

أولا: نظم الأغلبية والنظام الحزبي.

تميل نظم الأغلبية ولا سيما نظام الاغلبية البسيطة (الفائز الأول) إلى تقليص عدد الأحزاب الفاعلة وتشجيع نشوء نظام الثنائية الحزبية أو محدود الأحزاب، لأن الأحزاب الصغيرة تجد صعوبة في الفوز بالمقاعد حتى وإن حصلت على نسبة معقولة من الأصوات، ويدفع ذلك الناخبين والأحزاب إلى التجمع حول القوى السياسية الكبرى. وتاتي المملكة المتحدة بوصفها النموذج التقليدي لهذه العلاقة، حيث أدى نظام الأغلبية البسيطة إلى هيمنة حزبين رئيسيين وتشكيل حكومات أغلبية مستقرة، مع وجود معارضة قوية وفاعلة. كما يظهر أثر مشابه في الولايات المتحدة التي أنتج نظامها الانتخابي حزبين كبيرين هما الديمقراطي والجمهوري، وإن كانت طبيعة النظام الرئاسي تجعل المنافسة تختلف عن النموذج البريطاني. وفي المقابل تبين تجربة الهند أن نظام الأغلبية لا يؤدي دائما إلى الثنائية الحزبية، إذ أسهم التنوع الاجتماعي والفيدرالية في ظهور أحزاب إقليمية متعددة رغم اعتماد النظام نفسه.

ثانيا: نظام التمثيل النسبي والنظام الحزبي.

يقوم نظام التمثيل النسبي على توزيع المقاعد بحسب نسبة الأصوات، وهو ما يمنح الأحزاب الصغيرة والمتوسطة فرصة للوصول إلى البرلمان، ويؤدي غالبا إلى نشوء نظام حزبي تعددي. وتنعكس هذه التعددية في صورة حكومات ائتلافية تحتاج إلى التفاوض والتوافق بين عدة أحزاب لتشكيل الحكومة.

وتعتبر جنوب أفريقيا مثالا على نجاح التمثيل النسبي في استيعاب مختلف القوى السياسية وتعزيز تمثيل المكونات الاجتماعية بعد انتهاء نظام الفصل العنصري، بينما تمثل البرازيل نموذجا آخر أدى فيه التمثيل النسبي إلى تعددية حزبية واسعة وائتلافات حكومية معقدة. أما في العراق بعد سنة 2003 فقد أسهم اعتماد التمثيل النسبي في تمثيل المكونات

السياسية المختلفة، لكنه أدى أيضا الى محاصصة حزبية مقيته، وضعف مؤسسات الدولة، وصعوبة تشكيل حكومات مستقرة.

ثالثا: النظم المختلطة والنظام الحزبي

تسعى النظم المختلطة إلى الجمع بين مزايا نظام الأغلبية والتمثيل النسبي، فهي تحافظ على عدالة التمثيل من جهة، وتحد من التشتت الحزبي من جهة أخرى. وعادة ما تنتج هذه النظم تعددية حزبية معتدلة تسمح بوجود أحزاب كبيرة قادرة على تشكيل الحكومات إلى جانب تمثيل الأحزاب الأصغر.

وتعد ألمانيا المثال الأبرز على نجاح النظام المختلط، إذ أسهم في إنتاج عدد محدود من الأحزاب الفاعلة وائتلافات مستقرة بفضل الجمع بين الدوائر الفردية والقوائم النسبية واعتماد نسبة حسم انتخابية. كما حققت نيوزيلندا نتائج مشابهة بعد انتقالها إلى النظام المختلط سنة 1996، حيث تحسن مستوى التمثيل دون تراجع الاستقرار الحكومي.

لكن لا بد من الاشارة الى أن العلاقة بين النظام الانتخابي والنظام الحزبي ليست آلية أو حتمية، وإنما تتأثر بالسياق السياسي والاجتماعي لكل دولة، فبينما تميل نظم الأغلبية إلى إنتاج نظم حزبية محدودة تسهل تشكيل الحكومات، يشجع التمثيل النسبي على التعددية الحزبية والتمثيل الواسع، في حين تحاول النظم المختلطة تحقيق التوازن بين هذين الهدفين. لهذا فإن طبيعة النظام الحزبي تمثل الحلقة الأساسية التي تنتقل من خلالها آثار النظام الانتخابي إلى نظام الحكم، ومنها إلى مستوى الاستقرار السياسي.

العلاقة بين النظام الانتخابي والاستقرار السياسي.

ان النظام الانتخابي يمثل المدخل الرئيس لتكوين السلطة السياسية، إذ يحدد آلية تحويل الأصوات إلى مقاعد برلمانية، الأمر الذي ينعكس على عدد الأحزاب وقوتها، ثم على طبيعة الحكومات وإدارة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. ويمكن تلخيص هذه العلاقة في أربعة متغيرات مترابطة هي:

1- النظام الانتخابي، الذي يحدد آلية توزيع المقاعد.

2- النظام الحزبي، الذي يحدد عدد الأحزاب وأوزانها السياسية.

3- نظام الحكم، الذي يحدد كيفية تشكيل الحكومة والعلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

4- الاستقرار السياسي، الذي يقاس باستقرار الحكومات، وشرعية النظام السياسي، وانخفاض مستويات العنف السياسي، وقدرة المؤسسات على تسوية النزاعات.

لذلك فإن العلاقة الحقيقية ليست علاقة مباشرة بين النظام الانتخابي والاستقرار السياسي، وإنما علاقة تفاعلية تبدأ بالنظام الانتخابي وتنتهي بقدرة المؤسسات السياسية على إدارة الانقسامات المجتمعية.

أثر النظم الانتخابية المختلفة في الاستقرار السياسي.

1- نظم الأغلبية

تقوم نظم الأغلبية على فوز المرشح الحاصل على أكبر عدد من الأصوات، وتمتاز هذه الانظمة بأنها تميل إلى إنتاج حزبين كبيرين، مع وجود احزاب اخرى قد تاخذ احداها المرتبة الثانية او الاولى، ويساعد هذا على تشكيل حكومات مستقرة وسريعة، وينشيء معارضة واضحة ويسهل عملية المحاسبة السياسية، لذلك يعد أكثر ملاءمة للنظم الرئاسية، كما يمكن أن يخدم النظم البرلمانية التي تحتاج إلى أغلبية واضحة لتشكيل الحكومة.

إلا أن هذه الانظمة قد تؤدي إلى إقصاء الأقليات والاخلال بالتناسب بين الأصوات والمقاعد، كما قد يزيد من حدة التوترات في المجتمعات المنقسمة إثنيا أو طائفيا، ولذلك لا يعد الخيار الأمثل للدول الخارجة من النزاعات والحروب الأهلية، والاحتلال.

2- نظام التمثيل النسبي

يقوم التمثيل النسبي على توزيع المقاعد بحسب نسبة الأصوات التي يحصل عليها كل حزب أو قائمة انتخابية، ويمتاز هذا النظام بتوسيع قاعدة التمثيل السياسي، وتشجيع التعددية الحزبية، ومشاركة الأقليات، لكنه يؤدي غالبا إلى تشكيل حكومات ائتلافية. ويقتضي تقييم أثره التمييز بين نوعين من الاستقرار وهو:

أ- الاستقرار الحكومي، الذي قد يتراجع بسبب كثرة الائتلافات.

ب- الاستقرار المجتمعي، الذي غالبا ما يتحسن نتيجة إشراك مختلف القوى السياسية في العملية السياسية.

ولهذا يفضل اعتماد نظام التمثيل النسبي في المجتمعات المنقسمة، لانه أكثر قدرة على تحقيق الشرعية السياسية والتوافق المجتمعي.

3- النظم المختلطة

يجمع النظام المختلط بين عناصر الأغلبية والتمثيل النسبي، ويهدف إلى تحقيق التوازن بين العدالة التمثيلية والاستقرار الحكومي، ولذلك تبنته العديد من الدول التي مرت بمرحلة انتقال ديمقراطي.

العلاقة بين النظام الانتخابي ونظام الحكم

يتباين أثر النظام الانتخابي تبعا لطبيعة نظام الحكم، ففي النظام البرلماني تعتمد الحكومة على الأغلبية البرلمانية، ولذلك غالبا يؤدي نظم الأغلبية إلى حكومات مستقرة، بينما ينتج التمثيل النسبي حكومات ائتلافية، إلا أن الائتلاف لا يعني بالضرورة غياب الاستقرار، كما يظهر في العديد من دول شمال أوروبا.

أما في النظام الرئاسي فإن الرئيس يتم انتخابه بصورة مباشرة، ولذلك يكون تأثير النظام الانتخابي أقل على بقاء الحكومة، لكنه يؤثر في حجم المعارضة والعلاقة بين الرئيس والبرلمان، وقد يؤدي إلى الجمود التشريعي عندما يفتقد الرئيس الأغلبية البرلمانية.

وفي النظام شبه الرئاسي تزداد أهمية النظام الانتخابي، إذ يمكن أن يفرز حكومات ائتلافية أو حالات تعايش سياسي تؤثر بصورة مباشرة في استقرار النظام.

لماذا يختلف أثر النظام الانتخابي بين الدول

ان نتائج النظام الانتخابي لا تتحدد بطبيعته وحدها، وإنما بمجموعة من المتغيرات الوسيطة، أهمها الانقسام الإثني والطائفي، والثقافة السياسية، والنظام الحزبي وقوتها، واستقلال القضاء، وطبيعة الدولة المركزية أو الفيدرالية، ومستوى التنمية، بالاضافة الى مدى تكريس النظام الديمقراطي في المجتمع. لذلك لا يوجد نظام انتخابي يصلح لجميع الدول، بل تتوقف فعاليته على مدى انسجامه مع البيئة السياسية والاجتماعية التي يعمل في إطارها، ومدى تبني القوى السياسية لاليات النظام الديمقراطي، وحرية وعدالة التنافس، والتداول السلمي للسلطة، ووجود المعارضة السياسية وقوتها وثباتها.

التجارب المقارنة:

توضح الخبرات الدولية أن النظام الانتخابي لا ينتج النتائج نفسها في جميع الدول، وإنما تختلف مخرجاته باختلاف البيئة المؤسسية والسياسية.

نظم الأغلبية.

تعد المملكة المتحدة النموذج الكلاسيكي لنظام الفائز الأول الذي اسهم في إنتاج نظام حزبي ثنائي وحكومات أغلبية مستقرة وتداول واضح للسلطة، وإن كان ذلك على حساب تمثيل الأحزاب الصغيرة.

أما الولايات المتحدة، فرغم اعتمادها نظام الأغلبية، فإن طبيعة النظام الرئاسي تجعل الاستقرار مرتبطا بالعلاقة بين الرئيس والكونغرس، الأمر الذي يفسر ظاهرة الانقسام الحكومي والجمود التشريعي في بعض الفترات.

وفي كندا أدى النظام نفسه إلى ظهور حزبين رئيسيين إلى جانب أحزاب إقليمية قوية بسبب الطبيعة الفيدرالية والتعدد القومي، بينما أظهرت الهند أن نظام الأغلبية لا يؤدي دائما إلى الثنائية الحزبية، إذ أفرزت الفيدرالية والتنوع الاجتماعي تعددية حزبية مع استمرار الاستقرار الديمقراطي. أما في نيوزيلندا فقد انتقلت سنة 1996 من نظام الأغلبية إلى النظام المختلط بعد الانتقادات المتعلقة بعدالة التمثيل.

نظم التمثيل النسبي.

اعتمدت جنوب أفريقيا التمثيل النسبي بعد انتهاء نظام الفصل العنصري سنة 1994 بهدف استيعاب جميع المكونات العرقية، وأسهم ذلك في تحقيق انتقال سلمي وشرعية واسعة، رغم استمرار هيمنة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي.

وفي رواندا أدى التمثيل النسبي مع النظام الرئاسي وهيمنة الحزب الحاكم، إلى تحقيق استقرار أمني ونمو اقتصادي، إلا أن كثيرا من المراقبين يصفون هذا النمط بأنه (استقرار سلطوي)، لأن مركزية السلطة لعبت دورا أكبر من النظام الانتخابي.

وفي البرازيل أدى التمثيل النسبي بالقوائم المفتوحة إلى تعددية حزبية واسعة وظهور ما يعرف بالرئاسوية الائتلافية، حيث يضطر الرئيس إلى بناء تحالفات واسعة داخل البرلمان، وهو ما رفع كلفة الحكم دون أن يؤدي إلى انهيار النظام الديمقراطي.

أما البوسنة والهرسك فقد اعتمدت التمثيل النسبي وتقاسم السلطة بعد اتفاق دايتون، الأمر الذي ساعد على وقف الحرب وتحقيق تمثيل المجموعات القومية، لكنه أدى إلى بطء

اتخاذ القرار وتكرار حالات الشلل السياسي. وفي كمبوديا ارتبط الاستقرار بتركيز السلطة وهيمنة الحزب الحاكم أكثر من ارتباطه بالنظام الانتخابي نفسه.

النظم المختلطة.

تمثل ألمانيا النموذج الأبرز لنظام تناسب العضوية المختلط، إذ نجح في تحقيق التوازن بين العدالة التمثيلية والاستقرار الحكومي من خلال الجمع بين الدوائر الفردية والقوائم النسبية، إلى جانب اعتماد نسبة حسم (5٪) حدّت من تفتت البرلمان وأسهمت في تشكيل ائتلافات مستقرة.

وسارت نيوزيلندا في الاتجاه نفسه بعد إصلاح نظامها الانتخابي، فحققت تمثيلا أفضل دون التضحية بالاستقرار، كما أسهم النظام المختلط في اليابان وكوريا الجنوبية في تعزيز التمثيل مع المحافظة على الاستقرار الحكومي.

أما في فلسطين فإن الأزمة السياسية التي أعقبت انتخابات عام 2006 لم تكن نتيجة مباشرة للنظام المختلط فقط، وإنما جاءت حصيلة تفاعل عوامل سياسية وأمنية معقدة. وفي المكسيك ساعد النظام المختلط على إنهاء هيمنة الحزب الواحد تدريجيا وتعزيز المنافسة السياسية مع الحفاظ على استقرار المؤسسات.

التجربة العراقية بعد عام 2003:

تمثل التجربة العراقية إحدى أهم الحالات المقارنة لفهم العلاقة بين النظام الانتخابي والاستقرار السياسي في المجتمعات المنقسمة، فتحليل العلاقة بين تطور النظام الانتخابي وتطور الاستقرار السياسي في العراق، يستوجب التطرق الى خصائص النظام الانتخابي، وأثره في النظام الحزبي، وفي تشكيل الحكومات، ومن ثم انعكاسه على الاستقرار السياسي. عليه سنتطرق الى تطبيق الانظمة الانتخابية في العراق حسب طبيعة النظام الانتخابي المطبق.

أولا: نظام التمثيل النسبي وفق القائمة الوطنية المغلقة وبناء الشرعية الانتقالية

تمثل هذه المرحلة نقطة الانطلاق الأولى للعملية الديمقراطية بعد سنة 2003، إذ لم يكن الهدف الرئيس للنظام الانتخابي آنذاك إنتاج حكومات مستقرة بقدر ما كان يتمثل في تأسيس شرعية سياسية للنظام الجديد وإشراك مختلف القوى العراقية في عملية إعادة بناء الدولة. ولذلك جاء اختيار نظام التمثيل النسبي بالقائمة الوطنية المغلقة منسجما مع طبيعة المرحلة الانتقالية التي أعقبت سقوط النظام السابق، في ظل غياب مؤسسات

الدولة المستقرة، وضعف الحياة الحزبية، واستمرار التحديات الأمنية. حيث اعتمدت انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية في كانون الثاني 2005 على اعتبار العراق دائرة انتخابية واحدة، مع اعتماد القوائم المغلقة، بحيث يصوت الناخب للقائمة دون أن يكون له دور في اختيار ترتيب المرشحين داخلها. وقد منح هذا النظام الأحزاب السياسية، ولا سيما القيادات الحزبية، سلطة واسعة في تحديد الفائزين بالمقاعد البرلمانية.

ومن الناحية السياسية، حقق النظام هدفا أساسيا تمثل في إدماج معظم القوى السياسية في العملية الانتخابية، ومنح المكونات الرئيسة تمثيلا واسعا، الأمر الذي وفر درجة مهمة من الشرعية للنظام السياسي الوليد، وأسهم في الانتقال من سلطة الاحتلال إلى مؤسسات دستورية منتخبة.

إلا أن هذا النظام أفرز في المقابل آثارا سلبية، فقد عزز هيمنة القيادات الحزبية على اختيار المرشحين، وأضعف العلاقة المباشرة بين الناخب والنائب، كما رسخ الأحزاب الكبيرة على حساب القوى الناشئة، ولم يشجع على بناء شخصيات سياسية مستقلة تمتلك قواعد انتخابية خاصة بها.

وعلى مستوى الاستقرار السياسي، يمكن القول إن هذه المرحلة حققت استقرارا انتقاليا نسبيا أكثر من تحقيقها استقرارا مؤسسيا، فقد نجحت الانتخابات في إضفاء نوع من الشرعية على النظام السياسي الجديد، لكنها لم تؤسس لنظام حزبي قادر على إنتاج حكومات مستقرة مع معارضة برلمانية راسخة، لأن الأولوية كانت آنذاك لبناء الدولة أكثر من تطوير آليات المنافسة السياسية.

عليه يمكن تقييم هذه المرحلة بأنها نجحت في تأسيس الشرعية السياسية، لكنها لم تعالج المشكلات البنيوية التي ظهرت لاحقا في العلاقة بين النظام الانتخابي والنظام الحزبي.

ثانيا: نظام التمثيل النسبي وفق القوائم شبه المفتوحة، والتنافس الواسع داخل المكونات:

شهدت هذه المرحلة أول تحول جوهري في النظام الانتخابي العراقي، من خلال الانتقال إلى القائمة المفتوحة، التي منحت الناخب حق اختيار المرشح داخل القائمة، ولم يعد التصويت مقتصرا على الحزب أو الائتلاف فقط. وجاء هذا التعديل استجابة لانتقادات واسعة وجهت إلى اسلوب القوائم المغلقة، لكونه يمنح القيادات الحزبية سلطة شبه مطلقة في تحديد أعضاء البرلمان، وبإضعاف العلاقة بين الناخب وممثليه.

وقد أحدث هذا التحول تغييرا مهما في طبيعة المنافسة الانتخابية، فبدلا من أن تقتصر المنافسة بين القوائم المختلفة، بدأت المنافسة تنتقل أيضا إلى داخل القائمة الواحدة، إذ أصبح المرشح يسعى للحصول على الأصوات اللازمة التي تؤهله للفوز بالمقعد. وأدى ذلك إلى تعزيز المكانة السياسية للمرشحين، لكنه في الوقت نفسه أسهم في تنامي ظاهرة الشخصنة السياسية، وأصبح اغلب المرشحين يعتمدون على النفوذ المحلي أو العشائري أو الاجتماعي والمال السياسي، أكثر من اعتمادهم على البرامج السياسية.

أما على مستوى النظام الحزبي، فقد حافظت الكتل الكبرى على حضورها، إلا أن المنافسة داخل المكونات نفسها أصبحت أكثر وضوحا، وبدأت الانقسامات داخل التحالفات الكبرى بالظهور، وهو ما انعكس لاحقا في زيادة عدد الكتل البرلمانية.

وفيما يتعلق بالاستقرار السياسي، لم يؤدِّ النظام الجديد إلى إنهاء أزمة تشكيل الحكومات، بل بدأت هذه الأزمة تأخذ طابعا أكثر تعقيدا، إذ أصبح تشكيل الحكومة يتطلب مفاوضات طويلة بين كتل متقاربة في الحجم، وهو ما ظهر بوضوح بعد انتخابات عام 2010.

وتكشف هذه المرحلة أن زيادة حرية الناخب في اختيار المرشحين لم تكن كافية لإنتاج استقرار سياسي، لأن بنية النظام الحزبي بقيت قائمة على الانقسامات الهوياتية أكثر من قيامها على المنافسة البرامجية.

ثالثا: استمرار نظتم التمثيل النسبي وتعميق التوافق والمحاصصة بعد تطبيق نظام التمثيل النسبي وفق صيغة سانت ليكو المعدل:

تميزت هذه المرحلة باستمرار العمل بالتمثيل النسبي، إلا أنها شهدت تطورا مهما وهو تطبيق صيغة سانت ليكو المعدل 1,6 في انتخابات سنة 2014 وبنسبة 1,7 في انتخابات سنة 2018. حيث تعمق نمط الحكومات التوافقية، بحيث أصبحت الانتخابات تؤدي عمليا إلى إعادة توزيع السلطة بين القوى السياسية بدلا من إنتاج أغلبية حاكمة ومعارضة سياسية واضحة. وتزامنت هذه المرحلة مع تحديات استثنائية، أبرزها سيطرة تنظيم داعش على أجزاء واسعة من العراق، والحرب ضد الإرهاب، والأزمات الاقتصادية، الأمر الذي جعل الاستقرار الأمني أولوية تفوقت على الإصلاح السياسي.

وخلال هذه المرحلة ازدادت التعددية الحزبية بصورة ملحوظة، كما تكرست ظاهرة الحكومات الائتلافية الواسعة التي تضم غالبية القوى السياسية، وهو ما أدى إلى تراجع مبدأ المسؤولية السياسية، لأن معظم القوى أصبحت شريكة في السلطة. وأدى ذلك إلى اضعاف الرقابة البرلمانية، وصعوبة محاسبة الحكومة، إذ انعدمت تقريبا الحدود بين الحكومة والمعارضة،

كما أصبحت عملية اتخاذ القرار تعتمد على التوافق بين القيادات السياسية أكثر من اعتمادها على المؤسسات الدستورية.

لذاك فإن الاستقرار الذي تحقق خلال هذه المرحلة كان استقرارا سياسيا هشا، إذ استمرت مؤسسات الدولة في العمل، لكن من دون قدرة كافية على إنتاج حكومات فعالة أو اتخاذ قرارات استراتيجية بسرعة. وتكشف هذه المرحلة أن النظام الانتخابي لم يعد العامل الوحيد المؤثر في الاستقرار، بل أصبح تأثيره يتداخل بصورة كبيرة مع آليات المحاصصة السياسية.

رابعا: تطبيق احد نظم الاغلبية (نظام الصوت الواحد غير المتحول)، الدوائر المتعددة والترشيح الفردي مع تأثير احتجاجات تشرين:

جاء قانون انتخابات سنة 2020 في سياق سياسي مختلف تماما عن المراحل السابقة، فقد كان استجابة مباشرة لمطالب الحركة الاحتجاجية التي انطلقت في تشرين الأول 2019، والتي دعت إلى إصلاح النظام السياسي وتقليص هيمنة الأحزاب التقليدية، وانهاء الفساد. لذلك اعتمد القانون نظام الصوت الواحد غير المتحول ذي الدوائر المتعددة لكل محافظة، مع تعزيز فرص المرشحين الأفراد، وتقليص حجم الدوائر الانتخابية، بهدف تقوية العلاقة بين الناخب وممثله، وإتاحة فرص أكبر للقوى السياسية الجديدة. وكان هذا النظام يستهدف الحد من احتكار الأحزاب الكبيرة للمقاعد البرلمانية، وتشجيع المنافسة المحلية، وفتح المجال أمام المرشحين المستقلين.

وقد نجح هذا النظام بالفعل في إدخال عدد من النواب المستقلين والقوى المنبثقة عن احتجاجات تشرين إلى مجلس النواب، إلا أن هذا النجاح بقي محدودا بسبب استمرار هيمنة القوى السياسية التقليدية على الجزء الأكبر من المشهد السياسي. كما أن نتائج الانتخابات أفرزت انقساما سياسيا حادا حول مفهوم الأغلبية البرلمانية، وهو ما أدى إلى واحدة من أطول أزمات تشكيل الحكومة منذ سنة 2003، وانتهت الأزمة باستقالة الكتلة الصدرية من البرلمان وإعادة تشكيل موازين القوى داخله.

وهكذا أظهرت هذه المرحلة أن تعديل النظام الانتخابي وحده لا يكفي لإحداث تحول جذري في طبيعة النظام السياسي، إذا لم يترافق مع إصلاحات تشمل النظام الحزبي وآليات تشكيل الحكومات.

خامسا: العودة إلى الدوائر الأوسع وصيغة سانت ليغو وإعادة تشكيل التوازنات الحزبية:

مثلت تعديلات سنة 2023 اتجاها مغايرا لما جاء به قانون 2020، إذ أعيد العمل بدوائر انتخابية أوسع، مع اعتماد صيغة سانت ليغو المعدلة لتوزيع المقاعد، وهو ما أعاد للأحزاب السياسية الكبيرة جزءا مهما من قدرتها على تنظيم المنافسة الانتخابية. حيث رأت قوى سياسية حاكمة أن العودة إلى الدوائر الأوسع تقلل من فرص المستقلين والأحزاب الناشئة، وتعيد ترسيخ نفوذ القوى التقليدية، بما يحد من تجديد النخبة السياسية.

لكن من ناحية اخرى تعكس هذه المرحلة استمرار الجدل حول الغاية الأساسية من النظام الانتخابي، هل ينبغي أن يمنح الأولوية لعدالة التمثيل أم لاستمرار الاحزاب الحاكمة في السيطرة على مقاليد الحكم، واستمرار نظام المحاصصة والفساد البنيوي المؤسسي في العراق.

ويبدو أن المشرع العراقي اتجه مرة أخرى نحو ترجيح كفة استمرار سيطرة النخبة الحاكمة على حساب توسيع فرص المنافسة، إلا أن هذا التوجه سيظل مرتبطا بمدى فشل النظام الحاكم في العراق بعد 2003 من تثبيت استقرار سياسي اجتماعي قائم على المشاركة الواسعة، ودولة المؤسسات وفك مؤسسات الدولة من سيطرة الاحزاب الحاكمة، وبناء دولة المؤسسات والقانون.

لذلك لدى النظر إلى تطور النظم الانتخابية في العراق بعد سنة 2003 يتبين أن جميع التعديلات اتجهت إلى معالجة نتائج المرحلة السابقة، لكنها لم تتمكن من معالجة الأسباب البنيوية للأزمة السياسية. فقد انتقل العراق من القائمة المغلقة إلى القائمة المفتوحة، ثم إلى احد نظم الاغلبية، قبل أن يعود إلى الدوائر الأوسع، ومع ذلك بقيت أزمات تشكيل الحكومات، والتشتت الحزبي، وضعف المعارضة البرلمانية، واستمرار التوافق والمحاصصة، والفساد البنيوي المنظم سمات ملازمة للنظام السياسي.

الخاتمة:

من خلا هذا العرض يتبين بان المشكلة والعلاقة بين النظم الانتخابية والاستقرار السياسي في اية دولة، لا تكمن في الصيغة الفنية والحسابية للنظام الانتخابي، بقدر ما تكمن في البيئة المؤسسية التي يعمل فيها، بما تشمله من طبيعة الأحزاب، وآليات تشكيل الحكومات، والثقافة السياسية، ومستوى ترسخ مؤسسات الدولة. ومن ثم فإن إصلاح النظام الانتخابي يظل شرطا مهما، لكنه ليس شرطا كافيا لتحقيق الاستقرار السياسي ما لم يقترن بإصلاحات مؤسسية وسياسية أشمل، بحيث ان أي إصلاح انتخابي في العراق لن يحقق أهدافه ما لم يندرج ضمن مشروع إصلاح مؤسسي وسياسي شامل يعزز دولة القانون، ويطور الحياة الحزبية، ويؤسس لمعارضة برلمانية فاعلة، ويحول المنافسة السياسية من الانقسام الهوياتي إلى التنافس البرامجي. وعليه فإن الاستقرار السياسي لا يصنعه النظام الانتخابي وحده، بل تصنعه المنظومة السياسية والاجتماعية التي يعمل في إطارها.

Kurdish Institute for Elections
پەیمانگەی کوردی بۆ هەڵبژاردن

STEP
for Democracy and Elections

The relationship between electoral systems and political stability

Sarbast Mustafa
Head of the STEP organization
for Democracy and Elections

Aram Jamal
Head of the Kurdish Institute
for Elections KIE

August -2026